الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-18

الشروق

4 آلاف مشطوب حصيلة مراجعة القوائم الانتخابية بالبويرة

كشف المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالبويرة، أحسن بلقاسمي، عن حصيلة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي امتدت لمدة 10 أيام، التي أسفرت عن شطب 4078 شخص موزعين بين 3434 شخص ممن غيروا مقر إقامتهم، إضافة إلى وفاة 636 شخص وكذا شطب 8 أشخاص بسبب عدم الأهلية، هذا في انتظار ما ستسفر عنه مرحلة الطعون التي تبقى مفتوحة لمدة 5 أيام متتالية، مشيرا في ذات السياق خلال تصريح له عن بلوغ الهيئة الناخبة السابقة بالولاية 534272 ناخب. كما كشف ذات المتحدث عن الشروع في تسليم استمارات اكتتاب التوقيعات والترشح لمختلف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، وستمتد هذه المرحلة إلى غاية 7 أكتوبر المقبل، حيث بلغ عدد الأحزاب الذين سحبوا استمارات الترشح للانتخابات المحلية بالولاية هي 12 حزبا منها الأفلان والأفافاس، بالإضافة إلى قائمة حرة تدعى "الآفاق والتغيير" عن بلدية برج أخريص جنوب الولاية.

■ أحسن حراش

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مجلسه الوطني ينتقد مخطط عمل الحكومة وظروف إجراء المحليات

"الأرسيدي" يقرر مقاطعة الانتخابات

● توغل إسرائيل في إفريقيا كان بسبب تغييب تأثير الجزائر لسنوات

● قرر المجلس الوطني لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، "الأرسيدي"، أمس، مقاطعة الانتخابات المحلية المسبقة المقرر إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل.

قرار عدم خوض انتخابات المجالس البلدية والولائية، اتخذ بالإجماع خلال دورة المجلس الوطني التي عقدت، أمس، بنادي المجاهد بالجزائر العاصمة. وانتهت عملية التشاور والتصويت العلني بنتائج حسمت في عدم خوض المحليات، حيث صوّت 78 لصالح المقاطعة، بينما كان 28 عضوا من مؤيدي المشاركة. وهكذا يكون الأرسيدي قد قاطع المسار الانتخابي الذي بدأ منذ 12 ديسمبر 2019، ثم تشريعيات 12 جوان 2021، وأخيرا المحليات التي ستجرى بعد حوالي شهرين. صرح رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، محسن بلعباس، أمس، أن "الأزمة السياسية والأمنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والمالية المتعددة الأبعاد" التي تمر بها البلاد تزداد سوءا يوما بعد يوم، وصار لها عواقب أكثر وضوحا وأكثر ضررا وإحباطا للفاعلين الاقتصاديين والعمال والمواطنين بشكل عام. وفي خطاب له بمناسبة لقاء المجلس الوطني للحزب بالنادي الثقافي للمجاهد، انتقد بلعباس مخطط عمل الحكومة الذي صودق عليه، أول أمس، بالمجلس الشعبي الوطني، وقال إنه "يفتقر للأرقام التقريبية، وهو نسخة باهتة من خطط عمل الحكومات السابقة".

يستدعي مثل هذه المخططات في تقدير بلعباس، أموالا بالعملة الصعبة التي لم تعد متوفرة، وبيئة اقتصادية نظيفة وشفافة بعيدة كل البعد عن واقعنا اليوم"، مشيرا إلى أن الحكومة "لم توضح كيفية الحصول على هذه الأموال، ولا كيف تطمئن المستثمرين المحتملين وتشجعهم على استثمار أموالهم".

كما انتقد بلعباس "إجراءات التقشف المعلنة لخفض الواردات" وقال إنها "تضعف اقتصادنا أكثر مما تخدمه"، مبررا ذلك بأن "اللجوء إلى الاستيراد أمر ضروري لتوفير المدخلات الأساسية لإنعاش ودعم اقتصاد إنتاجي تنافسي" و"بالأضرار الناجمة عن القيود الصارمة المفروضة بسبب الوباء".

وتوقف المسؤول الحزبي عند الشق المتعلق بإعادة التنظيم الإداري للدولة، من خلال تحويل الهيكلة الإقليمية للبلد وإقامة تنظيم إداري ملائم للعاصمة والمدن الكبرى. وقال إنه يطابق الاقتراح الذي كانت قوى من المعارضة وعلى رأسها الأرسيدي، قد تقدمت به منذ أمد بعيد لفتح نقاش حول التقسيم الجهوي.

وفي الشأن الدولي، انتقد بلعباس طريقة إدارة السلطة للأزمة مع المغرب، بالقول "إن المسؤولين استغلوا أفعالا عدائية من المخزن وقرروا في أجواء حماسية قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، مع أن هذه العلاقات كانت قبل ذلك شبه منعدمة". ويرى المتحدث "أن تراجع تأثير الجزائر على القارة الإفريقية ليس بالأمر الجديد، وإنما كان نتيجة الغياب المقصود الذي انتهجته السلطة لسنوات". وبخصوص الانتخابات المحلية، أفاد بلعباس، أن استدعاء رئيس الدولة للهيئة الناخبة من أجل انتخابات محلية مسبقة وسط تفشي وباء "كوفيد -19"، وخاصة في ظل التحذير من موجة رابعة، في ظل معدل تلقيح هو الأقل في العالم، يدل على مدى انشغال الحكام الرسميين بصحة السكان.

م. ف. عثماني

عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم :
الحزب سيشارك في الانتخابات المحلية يوم الـ 27 نوفمبر

أعلن رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري أمس الجمعة بالجزائر العاصمة، مشاركة حركته في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 27 نوفمبر القادم. وأكد السيد مقري في كلمة له خلال أشغال الجامعة السنوية ال20 للحركة تحت شعار»الانتخابات المحلية: تحديات ورهانات»، أن الحركة «ستواصل نضالها السياسي البناء من خلال المشاركة في هذه الانتخابات المحلية (...) وستعمل كل ما في وسعها من أجل مصلحة البلاد». وأضاف أن «رغم الاوضاع الراهنة التي تعرفها البلاد»، فإن حركة مجتمع السلم السياسية «لن تستسلم لليأس والاحباط السياسي»، معربا عن «استعداه للمشاركة في النقاش والحوار البناء مع كل الأطراف لتحقيق التوافق الوطني خدمة لمصلحة الوطن». كما شدد المسؤول الحزبي في نفس الإطار، على وجوب «تسهيل العمل النضالي» لكل الأحزاب و«منح الفرصة للجميع دون تمييز وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بمحاربة التزوير». وأكد السيد مقري وجوب محاربة الفساد والعمل على تحسيس المواطنين بضرورة المشاركة بقوة في الانتخابات المحلية المقبلة. وبخصوص مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني أول أمس الخميس، اعتبر السيد مقري أن هذا البرنامج «يفتقر إلى رؤية استشرافية واضحة ومؤسسة وفق أهداف وأرقام موضوعية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، تماشيا مع الواقع الراهن للبلاد». كما ألح المسؤول الحزبي على ضرورة محاربة الفساد «لأن --كما أوضح-- الكفاءات والامكانيات متوفرة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي»، مشددا في ذات السياق على «وجوب إيجاد حلول ناجعة من خلال إصلاح المنظومة البنكية وإدراج الصيرفة الإسلامية وفق قوانين تنظيمية مضبوطة ومؤسسة»، إلى جانب «محاربة السوق الموازية وفتح الاستثمار ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «. وفي نفس الإطار أكد السيد مقري رفض حركته السياسية فكرة اللجوء إلى «التسوية الودية مع العصابة لاسترجاع الأموال المنهوبة».

في إطار المنهج التشاوري بين السلطة ومختلف التشكيلات السياسية

شرفي يلتقي الأحزاب تحضيرا للمحليات القادمة

فتحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الباب أمام الأحزاب والتشكيلات السياسية من مختلف التيارات وتحت ما يسمى "مبادرة اللجنة المشتركة للأحزاب" للتشاور والتحضير للمحليات القادمة.

وأوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه: "تقرر دعوة ممثلي أحزاب للمشاركة في الاجتماع التحضيري المزمع عقده، غدا من أجل دراسة جملة من الانشغالات المطروحة في إطار المنهج التشاوري، والإثراء الإيجابي الذي اعتمدته السلطة المستقلة والأحزاب السياسية.

ويأتي ذلك وحسب السلطة ضمن مسعى التنسيق المستمر والرؤى بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والفاعلين السياسيين بمناسبة انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية وبعد طلب عدد من الأحزاب والتشكيلات السياسية للمشاركة في هذا الاجتماع.

تجدر الإشارة أن مبادرة اللجنة المشتركة للأحزاب التي قدمت الطلب تضم كل من حركة مجتمع السلم، حزب الفجر الجديد، جيل جديد، حزب صوت الشعب، حزب طلائع الحريات بالإضافة إلى كل من حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية وكذا جبهة المستقبل، حزب الحرية والعدالة، وحركة النهضة إلى جانب كل من جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة وجبهة النضال الوطني، وكذا الجبهة الوطنية للنضال. تجدر الإشارة أن العديد من التشكيلات السياسية انتقدت وبشدة الآليات المطروحة في إطار التحضير للمحليات القادمة خصوصا من ناحية جمع التوقيعات، وكذا عدد من المشاكل الأخرى المطروحة والتي تعيق – حسبهم– تقدمهم وتزيد من العزوف الانتخابي والمشاركة في هذه الاستحقاقات.

عبد الرؤوف.ح

لبحث التحضير للمحليات القادمة

شرفي يجتمع بـ14 تشكيلة سياسية غدا

قرر محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، استقبال 14 تشكيلة سياسية، الأحد القادم، بعدما راسلوه وطلبوا منه عقد لقاء لبحث عملية التحضير لموعد 27 نوفمبر القادم، وما يعترض العملية من عراقيل وإشكالات. وأوضح شرفي، في بيان له، أنه ضمن مسعى التنسيق المستمر وتبادل الرؤى بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والفاعلين السياسيين بمناسبة انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، وردا على طلب مبادرة اللجنة المشتركة للأحزاب التي تضم كل من حركة مجتمع السلم، حزب الحرية والعدالة، حزب الفجر الجديد، حركة النهضة، جبهة المستقبل، حزب صوت الشعب، جبهة الحكم الراشد، حزب طلائع الحريات، جبهة الجزائر الجديدة، حركة البناء الوطني، جبهة النضال الوطني، جبهة العدالة والتنمية، الجبهة الوطنية الجزائرية، جيل جديد، فإنه تقرر دعوة ممثلي هذه الأحزاب للمشاركة في الاجتماع التحضيري المزمع عقده بمقر السلطة المستقلة الأحد 19 سبتمبر 2021 على الساعة الحادية عشرة صباحا لدراسة جملة الانشغالات المطروحة في إطار "المنهج التشاوري والإثراء الإيجابي" الذي اعتمد بين السلطة المستقلة والأحزاب السياسية. للإشارة فقد طالبت هذه الأحزاب مؤخرا بلقاء شرفي لطرح جملة من الانشغالات المتعلقة بالمحليات القادمة وعلى رأسها جمع التوقيعات وتأخر تسليم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية وغيرها من الانشغالات. ومن بين المطالب التي رفعتها هذه الأحزاب ضمن مراسلتها، جمع التوقيعات بالنسبة للأحزاب السياسية إذ يجمع الحزب الذي يقرر المشاركة في كل الولايات والبلديات عددا وصفه بـ«الخيالي" من التوقيعات يصل معدله إلى 800 ألف استمارة توقيع، في الوقت الذي نص فيه القانون على جمع 50 ألف توقيع للانتخابات الرئاسية و25 ألف توقيع كحالة استثنائية للانتخابات التشريعية الماضية، مع تنافس الأحزاب على الأوعية المشاركة وضمن حالة العزوف العام التي تصنعها الممارسات السياسية الرسمية. من جهة أخرى، طرحت الطبقة السياسية، ما اعتبرته تأخر السلطة المستقلة في تسليم الأحزاب السياسية ملفات الترشح واستمارات جمع التوقيعات، في عدد من الولايات، واستغراق فترة زمنية تصل إلى عشرة أيام من الآجال الممنوحة للأحزاب والمترشحين، مطالبين بضرورة "عدم تحمل الأحزاب مسؤولية تأخر السلطة" والنظر في مسألة تعويض هذا التأخر، حتى تتمكن الأحزاب من استكمال عملية جمع التوقيعات.

عبد الله نادور

يضم "النهضة التاريخية" وتشكيلات أخرى

نحو تحالف إسلامي في المحليات القادمة

شرعت بعض الأحزاب السياسية المحسوبة على التيار الإسلامي في عقد عدد من اللقاءات التشاورية، بهدف الوصول إلى عقد تحالف لدخول الانتخابات المحلية القادمة، وذلك في ظل التراجع المسجل خلال تشريعيات جوان الماضي.

وفي السياق ذاته، أكد الأمين العام لحركة النهضة، يزيد بن عائلة، في اتصال بـ«البلاد" وجود اتصالات مع عدد من الأحزاب، الهدف منها العمل على الوصول إلى صيغة نهائية تمكن هذه الأحزاب من المشاركة في محليات 27 نوفمبر القادم ضمن قوائم موحدة. وأضاف يزيد بن عائشة قائلا "عمليا لحد الساعة لم تتم أي إجراءات ملموسة"، مؤكدا "نحن مع عقد تحالفات في الانتخابات القادمة إن أمكن ذلك وهذا ما نسعى إليه"، مضيفا "غير أنه لا يوجد شي ملموس أو متفق عليه حاليا". وأكد الأمين العام لحركة النهضة أن "اللقاءات التي عقدت لحد الآن لم تفض بعد إلى صيغة نهائية"، في إشارة منه إلى بداية الاتفاق على الصيغة التوافقية التي يمكن أن تتم بها المشاركة ضمن قوائم موحدة.

ومن جهة أخرى، أشارت مصادر حزبية إلى أن هناك رغبة من طرف بعض القيادات السابقة، تعمل على "لم شمل حركة النهضة التاريخية"، من خلال محاولة التقريب بين وجهات نظر مختلف الأطراف، مشيرا إلى أن محاولات لم شمل "النهضة التاريخية" يعود إلى ما بعد التشريعات السابقة، والنتائج التي أسفرت عنها والتراجع الكبير لكل من جهة العدالة والتنمية (نائبين اثنين) وحركة النهضة وجبهة الجزائر الجديدة وحركة الإصلاح الوطني. وتطمح العديد من الأطراف من

"النهضة التاريخية" إلى تحالف إستراتيجي يعيد الحزب إلى سابق عهده، بعيدا عن التحالفات الانتخابية، التي أظهرت محدوديتها بين الإسلاميين، خاصة أن الساحة عرفت تجربتين سابقتين أولها تكتل الجزائر الخضراء خلال تشريعيات 2017 الذي ضم كلا من حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، ثم تكتل "الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء"، هذا الأخير الذي تفتت بمجرد الوصول إلى المجلس الشعبي الوطني والحصول على كتلة نيابية اختلفت كثيرا في كيفية التعامل مع مشاريع القوانين التي تحيلها الحكومة وفي المواقف النهائية منها.

وللفصل في قرار المشاركة وصيغة المشاركة (التحالف أو الدخول بشكل فردي)، ينتظر أن تجمع هذه التشكيلات السياسية، مؤسساتها الحزبية لقول كلمة الفصل، على غرار اجتماع مجلس شورى حركة النهضة، أمس الجمعة، في انتظار القرار النهائي، شرعت مختلف هذه الأحزاب السياسية في "التحضير المادي" لموعد 27 نوفمبر القادم، من خلال سحب استمارات الترشح، استعدادا لما ستقره المؤسسات الحزبية.

عبد الله نادور

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES

Le MSP annonce sa participation

Le président du Mouvement de la société pour la paix (MSP), Abderrezak Makri, a annoncé, vendredi, à Alger, la participation de sa formation politique aux élections locales du 27 novembre prochain. S'exprimant lors des travaux de la 20e université du mouvement, tenue sous le slogan «Elections locales: défis et enjeux», Abderrezak Makri a souligné que le mouvement « poursuivra son combat politique constructif en participant à ces élections locales (...) et ne ménagera aucun effort au service du pays ». « En dépit de la conjoncture actuelle qui prévaut dans le pays », le MSP « ne cédera pas au désespoir et à la frustration politique », a-t-il soutenu, exprimant « sa disposition à participer au débat et au dialogue constructif avec toutes les parties pour concrétiser le consensus politique au service du pays ». Dans ce cadre, il a mis en avant « la nécessité de faciliter l'action militante de tous les partis, d'accorder sa chance à tout un chacun et d'organiser des élections libres, régulières et transparentes en luttant contre la fraude ». Le président du MSP a également insisté sur l'impératif de lutter contre la corruption et de sensibiliser les citoyens à une participation massive aux prochaines élections locales.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Elections locales

Le RCD s'achemine vers le boycott

M. M.

Lors de son allocution, prononcée, hier, à l'occasion de la tenue du Conseil national de son parti, le président du RCD, Mohcine Bellabas, a laissé entendre que la décision s'achemine vers le boycott des élections locales anticipées. M. Belabbas a entamé son allocution en appelant à une minute de silence « à la mémoire des victimes trop nombreuses du Covid-19 et celles des feux de forêts sans oublier l'artiste Djamel Bensmail assassiné en direct sous les projecteurs des appareils photos cellulaires ». Après avoir évoqué la situation politique et économique du pays, commentant le plan du gouvernement, l'intervenant a estimé qu'en convoquant « pour la troisième fois » une élection durant la période de crise sanitaire, « le pouvoir joue la santé des Algériens à la roulette russe en moins d'une année ».

« La convocation par le chef de l'Etat du corps électoral pour des élections locales anticipées en plein pandémie du covid-19 et surtout avec une quatrième vague annoncée dans une conjoncture où le taux de vaccination est l'un des plus faibles au monde renseigne sur la préoccupation des dirigeants officiels quant à la santé des populations. D'aucuns diront que c'est la troisième fois que le pouvoir joue la santé des Algériens à la roulette russe en moins d'une année », a déclaré M. Belabbas.

Ajoutant, qu'« au-delà de l'absence des conditions d'une compétition électorale libre et transparente, le régime électoral promulgué par ordonnance du chef de l'Etat est devenu caduque en vertu de l'article 142 de la constitution qui stipule que « le Président de la République soumet les ordonnances qu'il a prises à l'approbation de chacune des chambres du Parlement au début de sa prochaine session. Sont caduques les ordonnances non adoptées par le Parlement » a ajouté le président du RCD. Pour ce dernier, il « s'agit là d'un abus de position » qui « rend l'organisation d'élections locales anticipées et la convocation du corps électoral illégales ». « La même illégalité caractérise le mandat de l'assemblée nationale actuelle et risque de s'étendre au mandat des futurs assemblées communales et de wilaya si une décision n'est pas prise pour laisser le mandat en cours aller à son terme d'autant plus qu'aucune urgence déclarée n'est à signaler pour ce scrutin », a-t-il ajouté.

Mohcine Belabbas a également annoncé que le congrès du RCD « sera convoqué pour le premier semestre de l'année 2022, soit le mois de juin au plus tard».

Le MSP annonce sa participation

Le président du Mouvement de la société pour la paix (MSP), Abderrezak Makri, a annoncé vendredi à Alger la participation de sa formation politique aux élections locales du 27 novembre prochain.

S'exprimant lors des travaux de la 20e Université du mouvement tenue sous le slogan "Elections locales: défis et enjeux", M. Makri a souligné que le mouvement "poursuivra son combat politique constructif en participant à ces élections locales (...) et ne ménagera aucun effort au service du pays".

"En dépit de la conjoncture actuelle qui prévaut dans le pays", le MSP "ne cédera pas au désespoir et à la frustration politique", a-t-il soutenu, exprimant "sa disposition à participer au débat et au dialogue constructif avec toutes les parties pour concrétiser le consensus politique au service du pays".

Dans ce cadre, M. Makri a mis en avant la nécessité de faciliter l'action militante de tous les partis, d'accorder la chance à tout un chacun et d'organiser des élections libres, régulières et transparentes en luttant contre la fraude". Le président du MSP a également insisté sur l'impératif de lutter contre la corruption et de sensibiliser les citoyens à une participation massive aux prochaines élections locales.

Concernant le Plan d'action du gouvernement adopté, jeudi, par l'Assemblée populaire nationale (APN), M. Makri considère que ce programme "ne prévoit pas de vision prospective claire suivant des objectifs et des chiffres objectifs dans tous les domaines socioéconomiques et commerciaux, en adéquation avec la réalité du pays". Il a insisté sur l'impératif de lutter contre la corruption vu la disponibilité des compétences et des capacités pour réaliser la relance économique", a-t-il dit, jugeant nécessaire de "lutter contre le marché parallèle, d'ouvrir l'investissement et d'accompagner les Petites et moyennes entreprises (PME)". M. Makri a enfin exprimé le rejet de sa formation politique de l'idée de recourir à "un règlement à l'amiable avec la Isaba (bande) pour la récupération des fonds pillés".

El Watan

COLLECTIVITÉS LOCALES

Révision des codes communal et de wilaya à partir d'octobre

A la veille des élections locales anticipées fixées pour le 27 novembre prochain, le gouvernement a décidé, à partir du mois d'octobre, d'opérer une réforme des codes communal et de wilaya. L'annonce a été faite ce jeudi par le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, à l'issue des débats à l'Assemblée populaire nationale autour du projet du plan d'action du gouvernement. A cet effet, il est prévu l'installation d'ateliers afin de procéder à la révision de ces deux textes de loi. Cette énième réforme va-t-elle régler la problématique de la fiscalité locale, qui a toujours été au centre des débats ? D'aucuns estiment qu'en termes de fiscalité, nos communes ne sont pas logées à la même enseigne. Il y a des communes riches, d'autres pauvres et certaines aux revenus moyens. Les plus riches sont généralement celles qui abritent les grandes espaces marchands, comme les ports et aéroports, ou bien les grandes entreprises économiques. Mais au demeurant, ces atouts ne permettent pas à ces communes de disposer de bonnes ressources fiscales ? Ce problème sera-t-il pris en charge ? Nombreux sont les élus qui réclament la refonte de cette fiscalité qui va certainement, de leur avis, améliorer la fiscalité locale qui favorise actuellement les régions industrielles et commerciales. Aussi, ces ateliers vont-ils se pencher sur le principe de la décentralisation dans le fonctionnement des assemblées élues. Un élément consacré par la Constitution et qui est aujourd'hui incontournable, d'après les élus, notamment face à la mutation politique et socioéconomique que connaît le pays. Ces deux textes de loi seront-ils adaptés à tous les changements, à leur tête le nouveau découpage administratif ? Les élus auront-ils plus de prérogatives et un pouvoir décisionnel ? Ce sont autant de questions qui doivent être traitées et prises en considération dans les débats autour de la réforme de ces lois. Dans ses explications, le chef de l'Exécutif a souligné l'importance de cette révision *«tant attendue»*, en vue, dit-il, de *«répondre aux exigences du développement local»*. Il a également relevé le rôle *«efficace et fondamental»* des députés dans ce sens conformément à *«une approche participative qui rassemblera toutes les bonnes forces de la société, entre experts, professionnels et opérateurs économiques, en associant toutes les catégories de la société civile sans exclusive aucune et en toute transparence»*. Le Premier ministre s'est toutefois engagé à faire en sorte que ces ateliers assiéront un nouveau cadre juridique ayant pour objectif l'instauration d'*«une véritable politique pour la planification régionale et le développement économique local»*. *«Partant de notre conviction ancrée que cette réforme va contribuer dans les politiques publiques et va renforcer le principe de la reddition des comptes.»*

M. Benabderrahmane a annoncé également qu'il sera procédé, avant la fin de l'année, à la révision et l'actualisation du Schéma national d'aménagement du territoire (SNAT), qui constitue l'un des importants instruments de planification et de prospection, *«permettant ainsi de modifier les stratégies nationales d'aménagement du territoire»*. Une opération qui sera suivie, affirme-t-il, de l'adaptation des schémas de wilaya et de commune.

En parallèle à ces projets, le Premier ministre affirme que d'autres ateliers élargis seront ouverts, dont celui de la réforme du système national de la Fonction publique, et ce, dans une démarche s'inscrivant au sein d'*«une approche globale participative dans laquelle le gouvernement s'engage à faire du dialogue et de la concertation un mécanisme pour prendre en charge les préoccupations de l'ensemble des partenaires sociaux et un cadre idoine pour la prévention des différends sociaux en trouvant les solutions adéquates dans un climat de transparence et de franchise où l'intérêt public prévaudra»*.

Nabila Amir